في لقاء مع مجموعة صغيرة من الصحافيين العرب

مارغريت بيكيت: نتمنى عدم تضارب اهداف المحكمة الدولية في لبنان مع الطروحات الايجابية في المنطقة

لندن ـ «القدس العربي»

ـ من سمير ناصيف:

اتخذت مارغريت بيكيت، وزيرة خارجية بريطانيا، موقفا بعيد النظر بشأن موضوع موافقة الحكومة اللبنانية على قرار انشاء محكمة دولية للحكم على المتهمين في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري وجرائم اخرى وقعت في لبنان، في حوار عقدته الوزيرة مع شلة صغيرة من الصحافيين العرب في مكتبها في لندن.

فعندما سئلت عن الانعكاسات السياسية لاتخاذ هذا القرار اللبناني بالشكل الذي اتخذ فيه (برغم انسحاب الوزراء الشيعة من الحكومة) وعن عدم وضوح مسألة اي جرائم ستتطرق اليها هذه المحكمة، والى اي مدى زمني ستعود وتتناول جرائم حدثت في الماضي (في الثمانينات مثلا) مما سينطبق عليه مثل انكليزي يقول ان هذا الامر سيفتح «صندوق باندورا» اي ستتناول المحكمة ما تختاره من القضايا ولن تكتفي بقضية اغتيال الرئيس الحريري وحدها، وبالتالي، فهذا الامر قد يتعارض مع تطلعات لجنة بيكر وهاملتون التي تريد حوارا ايجابيا مع سورية وايران، فيما فتح الملفات المغلقة من الماضي قد يفشل هذا الحوار قالت: «اننا نحترم قرار الحكومة اللبنانية، وعليها هي ان تختار تحقيق توازن في هذا الموضوع. ولكننا نفضل التطلع الى المستقبل وليس الى الماضي في هذا المجال».

واضافت «يمكنني ادراك النقطة المطروحة حول خطورة العودة الى الماضي، وتأثير ذلك السلبي على المبادرات الحالية، والقضية الان بيد الامين العام للامم المتحدة ومجلس الامن».

وكان الموضوع الذي بدأ فيه المؤتمر الصحافي المصغر حول ما قاله رئيس الوزراء البريطاني توني بلير للجنة جيمس بيكر ـ لي هاملتون للتقصي عن الحقائق في العراق وما اورده بلير في خطابه في العشاء السنوي لعمدة بلدية مدينة لندن المالية (اللورد مايور). واكدت بيكيت بان بلير تحدث عن خطة شاملة للعراق ولمنطقة الشرق الاوسط تركز على ضرورة حل القضية الاسرائيلي ـ الفلسطينية اولا، لكونها لب المشكلة، وبعد ذلك حل القضايا الاخرى، وخصوصا قضية الاقتتال الطائفي في العراق والتعامل مع ايران والحاكمية والديمقراطية في المنطقة عموما. واكدت ان بلير اعتبر في حديثه بواسطة البث التلفزيوني المباشر مع لجنة بيكر ان ما يحدث خارج العراق بنفس اهمية ما يحدث بداخله، اذا اردنا حل المشكلة، وان اي تقدم في حل المشكلة الفلسطينية سيساهم في حل مشاكل العراق ويمنع ان تستغل هذه القضية من جانب جهات في المنطقة تود استغلالها.

واشارت الى تأييد بلير لفكرة اعتماد استراتيجية جديدة في التعامل مع ايران وسورية تركز على التفاعل معهما، اذا ابدوا رغبة في التعاون مع المجتمع الدولي.

وسألها صحافي عما اذا كان مبعوث بلير الى سورية في الاسابيع الماضية نايجل شينوولد اقترح على المسؤولين السوريين فصل مواقفهم الى حد ما عن المواقف الايرانية في بعض الشؤون، كما سألها اذا كانت ستزور سورية في المستقبل القريب لمتابعة ما حققه شينوولد فأجابت: «لن اقوم بزيارة لمتابعة هذا الموضوع الآن وقبل ان تتضح المواقف عموما. اما بالنسبة لما قاله شينوولد للقادة السوريين، فانه اوضح خطوات بامكان سورية اتخاذها لزيادة التفاعل بينها وبين المجتمع الدولي وكان الحوار هادئا وسريا، وهذه الطريقة هي الافضل في هذه المرحلة. وموضوع فصل الموقف السوري عن الموقف الايراني هو في سؤالك وليس في جوابي، وافضل عدم الخوض في التفاصيل».

ولكنها اضافت: «اؤكد لكم ان السوريين تعاملوا مع زيارة شينوولد ومفاوضاته معهم بجدية ولم يعلنوا اي مواقف سلبية او رافضة لبحث الامور، وعلى سورية القيام بخطوات استراتيجية لانجاح التعاون معها».

وعما اذا كانت خطة جيمس بيكر ـ لي هاملتون قد تتعارض مع خطة نائب الرئيس الامريكي ديك تشيني ومساعديه من المحافظين الجدد في الادارة الامريكية بالنسبة للمنطقة عموما وللبنان وسورية وايران والعراق على الاخص، قالت بيكيت «لا احد منا يعلم بعد جميع تفاصيل خطة بيكر ـ هاملتون ومقترحاتها وتقييماتها للاوضاع. ما نسمعه في هذه المرحلة ليس اكثر من تسريبات او تكهنات». ولم تعلق على امكان وجود خطتين امريكيتين، ربما متعارضتين للمنطقة، واحدة من بيكر والاخرى من تشيني، ولم تزد على ما قالته في الشأن اللبناني في هذا المجال سوى ان بريطانيا يهمها تحسين الوضع الانساني في البلد وتقديم المساعدات التقنية فهي ليست عضوة في قوات «اليونيفيل».

بيد انها علقت على ما جرى في العراق اخيرا من عملية الاختطاف الجماعية من احدى المؤسسات التابعة لوزارة التربية في بغداد، وقالت انه: «امر بشع ومثير للقرف». واضافت انه علينا الاستمرار بدعم الحكومة العراقية.

وفيما يتعلق بفلسطين وتوصية وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم الاخير بانعقاد مؤتمر للسلام في الشرق الاوسط، قالت بيكيت: «نحن نرحب بالخطوة الايجابية في مجال تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في فلسطين واهتمام سائر الاطراف المعنية بالتوصل الى حلول. ولكن برغم تعاطفي مع فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام، فربما من الافضل القيام بخطوات فاعلة في مجال حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية ومجالات اخرى قبل الانتقال مباشرة الى مؤتمر دولي حيث ربما لن يحقق النتائج المرجوة اذا انعقد على عجل ومن دون خطوات سابقة».

وعن الفوارق ما بين رغبة رئيس الحكومة البريطاني بلير من جهة، بالحوار مع سورية وايران، وتحفظ الرئيس بوش الابن في هذا الشأن قالت بيكيت: «ان بوش يتفاعل مع الموضوع بطريقته وموقفه سلس اكثر مما يظهر. وقد اوضح بلير انه على سورية وايران ان تتخذا خيارا استراتيجيا، وخصوصا فيما يتعلق بدورهما في العراق، وان تصبحا جزءا من الحل بدلا من ان تكونا جزءا من المشكلة. ولعل بوش يقول الشيء نفسه بنبرته الخاصة».

وعن رؤية العالم العربي للمواقف الغربية الدولية المتخاذلة في مجلس الامن ازاء المجزرة التي ارتكبتها اسرائيل في بيت حانون وممارسة امريكا حق الفيتو ضد اصدار قرار يدينها قالت: «من المؤسف ان مجلس الامن لم يتخذ موقفا موحدا لادانة ارتكابات اسرائيل الاخيرة في بيت حانون، وانا من جهتي شجبت هذا العمل بقوة وقلت انه غير مقبول تحت اي تبرير. ويبدو ان اسرائيل نفسها لم تحاول تبريره. ومع ان الشارع العربي والصحافة العربية قد يشعران مشاعر سلبية ازاء مواقف العالم الغربي فان القادة الذين يسعون للسلام يحترمون مواقف بريطانيا واوروبا ودعمهما للفلسطينيين ماديا وسياسيا».

لحود يعتبر ان نتائج الحرب الاسرائيلية على لبنان فتحت نافذة لاعادة تحريك عملية السلام

الرئيس اللبناني اميل لحود يتحدث لدى استقباله وفدا نيابيا بريطانيا في بيروت

■ بيروت ـ يو بي آي: اعتبر رئيس الجمهورية اللبناني اميل لحود امس الاربعاء ان الحرب الاسرائيلية على لبنان وما نتج عنها فتحت نافذة لاعادة تحريك عملية السلام في الشرق الأوسط.

وكان لحود يتحدث امس خلال استقباله وفدا نيابياً بريطانيا يزور لبنان تلبية لدعوة مجلس التعاون البريطاني ـ العربي، مشدداً على أن «لا حل لازمة الشرق الاوسط الا من خلال تحقيق السلام العادل والشامل والدائم المرتكز على مبادرة السلام العربية وقرارات مؤتمر مدريد».

وأعاد التذكير باعتباره ان «نتائج حرب تموز والهزيمة التي لحقت بالجيش الاسرائيلي فتحت نافذة لاعادة تحريك عملية السلام في الشرق الاوسط ، ولا بد من الاستفادة من هذا الواقع الجديد»، لكنه اعرب عن خشيته «من ان تعمل اسرائيل على احباط كل تحرك في اتجاه السلام العادل كما فعلت حتى الآن».

وكانت إسرائيل شنت حربا على لبنان في 12 تموز (يوليو) بعد خطف حزب الله جنديين إسرائيليين، وتوقفت في 14 اغسطس، بعد إقرار مجلس الأمن القرار 1701 الداعي الى وقف الاعمال العدائية بين اسرائيل وحزب الله.

وشدد لحود على ان «اللبنانيين استطاعوا الحاق الهزيمة باسرائيل مرة جديدة بفعل تضامنهم ووحدتهم والتفافهم حول جيشهم ومقاومتهم الوطنية».

ودعا المجتمع الدولي «الى التحرك بفعالية لارغام اسرائيل على تطبيق القرارات الدولية ذات الصلة بأزمة الشرق الاوسط والقرار 1701 لوقف انتهاكاتها للسيادة اللبنانية برا وبحرا وجوا».

واعتبر ان النقاش الذي دار في مجلس الامن قبل ايام و«الفيتو» الذي استعملته الولايات المتحدة الامريكية لعدم اصدار قرار ادانة بحق اسرائيل على «المجازر» التي ارتكبتها ضد الفلسطينيين «يظهران عجز الامم المتحدة عن تطبيق قراراتها بفعل نفوذ الدول الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية، الامر الذي يعرض السلام والاستقرار العالمي ويعرقل تحقيق العدالة الدولية التي هي اساس قيام الامم المتحدة».

وردا على سؤال جدد لحود «تمسك لبنان بحق عودة الفلسطينيين الى ارضهم وعدم توطينهم، مدينا بقوة ما يتعرض له الشعب الفلسطيني الشقيق من اعتداءات اسرائيلية متواصلة».

«وثيقة حيفا» تقترب من الصياغة النهائية وتهدف الى تحديد علاقة فلسطينيي الداخل مع الدولة العبرية والتواصل مع الوطن العربي

الناصرة ـ «القدس العربي»

ـ من زهير اندراوس:

قدم مركز ومجموعات العمل في «وثيقة حيفا»، المسودات شبه النهائية للوثيقة للمناقشة في اجتماع الهيئة العامة القريب، وقد جاء ذلك بعد نقاشات طويلة ومتعمقة حول مضامينها، كان آخرها لقاء في عمان مع مجموعة من المثقفين والناشطين الفلسطينيين والعرب من العالم العربي، للتشاور حول بعض المواضيع والقضايا الجوهرية المتعلقة بالوثيقة وخاصة قضية التواصل مع الفلسطينيين والعالم العربي. كما سيتم المصادقة على الوثيقة وتنظيم مؤتمر صحافي لعرضها على الجمهور قريبا.

تتطرق الوثيقة الى عدة محاور مركزية هي: الهوية، العلاقة مع دولة إسرائيل ومفهوم المواطنة، التواصل مع الفلسطينيين والعالم العربي والتحديات الداخلية في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. وتشمل المقدمة التاريخية للوثيقة، وصفا لواقع الفلسطينيين في إسرائيل، من وجهة نظر كاتبيها، وشرحا لأهمية كتابة هذه الوثيقة التي تعتبر الأولى من نوعها. هذا وقد اعتمدت نقاشات المجموعات خلال السنوات الثلاث الماضية على ورشات عمل وعدد من الأيام الدراسية، وحلقات النقاش، هدفت الى إثراء مواضيع الوثيقة التي تعتبر جزءا من مشروع «الحقوق الجماعية» في مركز «مدى الكرمل» الذي يتخذ من مدينة حيفا مقرا له.

وقد نُظمت من خلال المشروع مؤتمرات دولية لمفكرين ومختصين في موضوع الحقوق الجماعية للأقليات بهدف الاستفادة من خبرتهم في المجال لدى صياغة الوثيقة. كما عالج مشروع الحقوق الجماعية تعريف المسائل الأساسية التي تعرف الحقوق الجماعية للمجموعات القومية في الدول المتعددة القوميات، مثل مسائل اللغة والثقافة، برامج التعليم، قوانين الهجرة، توزيع المصادر، التمثيل السياسي، دور الفلسطينيين في إسرائيل في تثبيت وتطوير الثقافة الفلسطينية في هذا الجزء من الوطن الذي انقطع عنه المجتمع الفلسطيني الأكبر وغيرها. شمل المشروع أيضا عددا من السميناريات للاستفادة من تجارب الدول متعددة القوميات من منظار مقارن ولإثارة القضايا النظرية العامة، والتطبيقية الخاصة بالفلسطينيين في إسرائيل. وقد صدر عن المؤتمرات والسميناريات، كتابا يعتبر الأول من نوعه محلياً، عنوانه «مداخلات حول الحقوق الجماعية والدولة القومية».

الى جانب نص الوثيقة تمت صياغة نص مطول يناسب طلاب الثانويات والجامعات يشرح، وبشكل أوسع بعض المصطلحات السياسية والاجتماعية المذكورة في الوثيقة. كما يساهم مثقفون في كتابة مقالات أكاديمية ترفق بالوثيقة، وتشكل للجمهور الواسع مراجع أكاديمية للمواضيع المطروحة فيها. هذا النص المطول الى جانب الوثيقة سيشكل أساسا لخطة عمل ونشاط مستقبلي يشجع على تبني مضمون الوثيقة ويعمل على زيادة الوعي لمضامينها.

وقالت السيدة همت زعبي، مركز مشروع وثيقة حيفا امس الاربعاء لـ«القدس العربي»: الفلسطينيون في إسرائيل أصبحوا قسرا أقلية قومية تعاني الاضطهاد في دولة يهودية، وهم بحاجة الى وثيقة ذات نص رؤيوي ووجودي يشمل تعريفهم لأنفسهم من وجهة نظرهم هم. نحن الفلسطينيون في إسرائيل بحاجة للإجابة على سؤال حول وجودنا الجماعي، هويتنا، علاقتنا مع دولة إسرائيل ومعنى مواطنتنا فيها، علاقتنا مع باقي أجزاء الشعب الفلسطيني والعالم العربي. آن الأوان، وبشكل منظم أن نضع وثيقة كمحاولة مدروسة ومكتوبة لتكون بداية للعمل في مواضيع عديدة مهمة.

رئيس البرلمان اللبناني يقول ان جلسات الحكومة غير دستورية

■ بيروت ـ رويترز: قال رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري في مقابلة تلفزيونية امس الاربعاء ان اجتماعات الحكومة المناهضة لسورية اضحت غير دستورية مع استقالة الوزراء الشيعة. واجتمعت الحكومة في غياب الوزراء المؤيدين لسورية يوم الاثنين لاقرار مشروع اطار المحكمة ذات الطابع الدولي لمحاكمة المشتبه بهم في مقتل رئيس وزراء لبنان الاسبق رفيق الحريري الذي يلقي العديد من اللبنانيين باللائمة على سورية في مقتله.

واستقال خمسة وزراء من حزب الله وحلفائه من الحكومة بعد انهيار المشاورات الوطنية يوم السبت بشأن طلب المؤيدين لسورية اجراء تعديل وزاري يعطيهم ثلث مقاعد الحكومة وهو ما يكفي لعرقلة اي قرارات. وقال بري رئيس حركة امل الشيعية والحليف الوثيق لحزب الله في مقابلة مع قناة «العربية» الفضائية امس الاربعاء «اية جلسة الان هي غير دستورية لانها تمس الميثاق الوطني (الذي ينص على تمثيل كل الطوائف في الحكومة) في الوضع الراهن».

واضاف بري «الذريعة التي جرى بالنسبة للجلسة الاخيرة الالتفاف حولها هي انه رفضت الاستقالات. هذا غير كاف لانه عندئذ على الوزراء ان يعودوا عن استقالتهم».

ومضى قائلا «هناك مجلس قيادة. الاكثرية تشكل مجلس قيادة يحكم لبنان باسم الاكثرية. ليس هناك اقلية تريد ان تستبد هناك اقلية حقيقة تريد ان تشارك».

وقال رئيس الوزراء فؤاد السنيورة انه سيعارض مطالب حزب الله وحلفائه التي تمثل «استبداد الاقلية». ويقول زعماء سياسيون مناهضون لسورية ان الاستقالات من الحكومة جاءت في اطار محاولة لعرقلة قيام المحكمة ذات الطابع الدولي التي اقرت في غياب الوزراء المؤيدين لسورية.

وبعث الرئيس اميل لحود المؤيد لسورية برسالة الى الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان الثلاثاء يصف فيها اقرار الحكومة للمسودة الخاصة بالمحكمة بأنه غير شرعي وهو الموقف الذي رفضه السنيورة الذي قال ان ما اقدمت عليه الحكومة كان دستوريا.

اعلن عنه في الجزائر عام 1988

الفلسطينيون يحيون الذكرى 18 لاعلان استقلالهم في ظل مواصلة العدوان

رام الله ـ «القدس العربي»

ـ من وليد عوض:

احيا الفلسطينيون امس في الضفة الغربية وقطاع غزة الذكرى 18 لاستقلالهم في ظل مواصلة العدوان الاسرائيلي عليهم من قتل وحصار وتدمير لممتلكاتهم واستيلاء على اراضيهم.

وانطلقت منذ ساعات صباح امس فعاليات احياء الذكرى السنوية الـ18 لاعلان الاستقلال الذي اطلقه الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في الدورة 19 للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام 1988.

وعطلت الدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية وغير الحكومية بمناسبة ذكرى الاستقلال للسماح للموظفين والعاملين المشاركة في فعاليات احياء هذه الذكرى. وجاءت الذكرى الـ18 لاعلان الاستقلال الفلسطيني في وقت ما زال الشعب الفلسطيني يواصل نضاله من أجل استقلاله الفعلي بعد ان تم الاعلان عنه اعلاميا في عام 1988.

وجاء في نص اعلان الاستقلال «استنادا الى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين، وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعا عن حرية وطنهم واستقلاله، وانطلاقا من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947 وممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه، فإن المجلس الوطني الفلسطيني، يعلن قيام دولة فلسطين فوق الأرض الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف».

واحتفل الفلسطينيون امس بذكرى إعلان الاستقلال، في ظل تصاعد العدوان الإسرائيلي، واستخدام كل أدوات التقتيل والتدمير، من أجل القضاء على طموحات الشعب الفلسطيني وأهدافه المشروعة في التحرر والاستقلال.

وكان لاندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 ضد الاحتلال الإسرائيلي وتعرض الفلسطينيين فيها للقمع والقتل، أثره في حصول القضية الفلسطينية على تعاطف دولي، استثمره الفلسطينيون في دفع المجلس الوطني الفلسطيني بدورته المنعقدة في الجزائر في 15 تشرين الثاني 1988 الى تبني قرار مجلس الأمن الدولي 242، وأعلن على أثره قرار إقامة الدولة الفلسطينية على أراضي الضفة وغزة، وتلا الرئيس الراحل ياسر عرفات إعلان استقلال الدولة الفلسطينية.

واقيمت امس مهرجانات خطابية في العديد من المدن والبلدات الفلسطينية بمناسبة ذكرى الاستقلال وسط دعوات لرص الصفوف وتوحيد الجبهة الداخلية.

وحيا الناطق باسم حركة فتح بالقدس عبدالقادر الخطيب الشعب الفلسطيني بمناسبة إعلان الإستقلال، وقال «إن هذا اليوم المجيد يأتي في ظل أجواء تفاؤل يعيشها الشعب الفلسطيني بسبب الجهود التي بذلت لإنجاز حكومة الوحدة الوطنية وإصرار الرئيس محمود عباس على تحقيق هذا الهدف الذي ينهي الحصار الظالم المفروض على شعبنا».

وأكد الخطيب أن المسيرة التي يقودها الرئيس محمور عباس سوف تتواصل بعزيمة وإيمان وثقة وإرادة، مشيرا الى ان الشعب الفلسطيني الذي يحتفل بهذه المناسبة الغالية يؤكد عزمه على إستعادة حقوقه وإقامة دولته الفلسطينية المقدسة، ملتزما بالثوابت الوطنية.

هذا ودعت جبهة التحرير العربية كافة القوى والفصائل على اختلاف ألوانها السياسية ومشاربها الفكرية الى ترصين الوحدة الوطنية وتمتين الجبهة الداخلية وضرورة الاتفاق على برنامج سياسي كفاحي يضمن استمرار المقاومة والجهاد المقدس كخيار وحيد أمام الشعب الفلسطيني للوصول الى تحرير فلسطين وإقامة دولته على كامل التراب الوطني الفلسطيني بعاصمتها القدس.

واعتبرت الجبهة في بيان صحافي أن يوم إعلان الاستقلال يأتي تتويجا ونصرا للقرار الوطني الفلسطيني المستقل ورسالة واضحة لكل من تآمر على القضية الفلسطينية بأن الثورة الفلسطينية لن تنكسر ولن تهزم ولن تتراجع ولن تساوم على حقوقها المشرعة وثوابتها الوطنية التي رسخت بدماء وتضحيات الآلاف من الشهداء والجرحى والأسرى، معلنة بذلك بقاءها المتجذر في نفوس أبنائها رغم كافة مخططات التآمر وسياسة الضغط والتفكيك المقصود لقواها الثورية في الخارج.

ومن ناحيته دعا الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فدا» امس الى تعزيز الوحدة الوطنية باعتبارها صمام الأمان الذي تتحطم عليه كل المؤامرات التي تستهدف الشعب الفلسطيني.

خامنئي: لبنان سيكون «مكانا لهزيمة» الولايات المتحدة واسرائيل

■ طهران ـ اف ب: صرح المرشد الاعلى للجمهورية الاسلامية الايرانية آية الله علي خامنئي خلال لقاء مع رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري ان لبنان سيشهد «هزيمة» الولايات المتحدة واسرائيل، على ما افادت الصحف الايرانية امس الاربعاء.

وقال خامنئي ان لبنان «سيكون مكانا لهزيمة امريكا والكيان الصهيوني»، مثنيا على «الدور الممتاز» الذي لعبته حركة امل الشيعية التي يتزعمها بري خلال الحرب بين اسرائيل وحزب الله الصيف الماضي.

وشدد خامنئي على «الوحدة الوطنية اللبنانية والوحدة بين اطراف المقاومة وخصوصا بين امل وحزب الله»، داعيا الى «تعزيز العلاقات بينهما في المستقبل».

وتتهم اسرائيل والدول الغربية ايران وسورية بتمويل وتسليح حزب الله، وهو ما تنفيه طهران مؤكدة ان دعمها للحزب محض «معنوي».

واضاف خامنئي ان «السياسة (الامريكية) محكوم عليها اليوم بالفشل في العالم والمنطقة. يجب اغتنام هذه الفرصة».

سامي الخيمي: استقرار سورية من استقرار لبنان وفلسطين والعراق

■ دمشق ـ يو بي آي: قال سفير سورية في بريطانيا سامي الخيمي إن استقرار بلاده مرتبط باستقرار فلسطين ولبنان والعراق وإن سورية ستستمر بالتعاون مع الدول الأوروبية ذات المصداقية السياسية.

ونقلت وكالة الأنباء الرسمية (سانا) امس الأربعاء عن الخيمي في محاضرة ألقاها أمس الاول بدمشق إن «سورية تؤمن بأن استقرارها مرتبط باستقرار لبنان وفلسطين والعراق».

وأضاف أن بلاده «حريصة على منع الفوضى والتشرذم وتحقيق الوحدة الوطنية في الدول المجاورة لها».

وأكد أن سورية «ستواصل التعاون بشكل بناء مع الدول الأوروبية التي تمتلك المصداقية السياسية وترغب فعلا في التوصل الى تسوية في المنطقة».

واعتبر الخيمي أن «الجميع في الغرب يعي الأهمية الجيوسياسية لسورية والتي تجعل منها لاعبا رئيسا في أي مصلحة في المنطقة».

وأكد أن «بعض السياسيين المتصفين بالحكمة في الولايات المتحدة بدأوا بتغيير لهجتهم والضغط باتجاه إقامة حوار مع سورية».

وشدد الخيمي على أن «تحرير كامل الجولان وتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة وإرساء الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط تشكل أولويات ترتكز إليها السياسة السورية».

واتهم واشنطن «بمنح إسرائيل الأولوية العليا في مشروع الشرق الأوسط الجديد».

واستعرض محاولات الهيمنة الأمريكية على موارد الطاقة العالمية والإهمال المتعمد لحقوق العرب واحتلال العراق وتدميره واستغلال اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري لإثارة النعرات في سورية ولبنان.

كما تحدث عن إضعاف السلطة الفلسطينية من خلال مقاطعة سياسية ومالية شاملة وعن معاداة إيران التي «تجرأت على الاستمرار في برنامجها النووي».

بحث في جامعة حيفا: المحاكم تجحف الفلسطينيين

التماس ضد قضاة العليا الاسرائيلية لانها لم تصدر قرارا حول قضية الابادة التي يرتكبها الاحتلال

الناصرة ـ «القدس العربي»

ـ من زهير اندراوس:

في بحث اجري مؤخرا في جامعة حيفا تبين ان المحاكم الاسرائيلية تؤخر النظر في القضايا التي يرفعها الفلسطينيون في الداخل وفي المناطق المحتلة ضد الدولة العبرية، كما جاء في البحث ان العقوبات التي تفرض على العرب الفلسطينيين من طرفي الخط الاخضر تكون دائما اكثر صرامة من العقوبات على اليهود، الامر الذي يقطع الشك باليقين بان العنصرية استفحلت كثيرا ودخلت ايضا الى المحاكم الاسرائيلية التي تتباهى بانها ديمقراطية.

وفي هذا السياق وبمبادرة من يوآب هس، نشيط حركة «يوجد حد»، وهي حركة اسرائيلية راديكالية مناهضة للاحتلال، قدمت الحركة، امس، التماسا الى المحكمة العليا الاسرائيلية ضد تركيبة القضاة الذين نظروا في الالتماس ضد سياسة الابادة التي ينفذها الجيش وفي الالتماس الذي كانت قدمته الحركة وطالبت فيه بالتحقيق في قتل رئيس الذراع العسكرية لحركة حماس الشهيد صلاح شحادة في شهر تموز (يوليو) من العام 2002، وقتل في تلك العملية 13 فلسطينيا مدنيا، واكدت حركة «يوجد حد» في التماسها ان المحكمة العليا «تماطل» في النظر في الالتماسات وتمتنع عن البت في موضوع مختلف عليه كهذا، وذلك على الرغم من ان الالتماس في موضوع سياسة الابادة والاغتيالات، قدم الى المحكمة العليا، قبل اكثر من اربع سنوات، فكم من الاولاد يجب ان يقتلوا حتى يتفضل قضاة العليا ويصدروا في النهاية القرار، جاء في الالتماس.

ووقع على الالتماس الذي قدمته حركة «يوجد حد» 200 من نشطاء حقوق الانسان والادباء والمفكرين منهم على سبيل المثال، الوزيرة السابقة شلوميت ألوني والشاعر نتان زاخ والكاتب سامي ميخائيل والمؤرخ النائب السابق، مئير بعيل، وتهاجم حركة «يوجد حد» في الالتماس، هيئة القضاة الذين نظروا في الالتماسات، القاضي المتقاعد، اهرون براك، والقاضي ميشيل حيشن، ورئيسة المحكمة الحالية دوريت بينش، وقد استقال القاضي حيشن في شباط (فبراير) الماضي، وبراك في ايلول (سبتمبر)، فقد خرجا الى التقاعد، وعلى الرغم من ذلك لم يعين حتى اليوم بديل للقاضي حيشن، فيما على القاضي براك انهاء كتابة القرارات في الملفات التي نظر فيها، خلال شهر ونصف وبعد ذلك يخرج كليا للتقاعد ولا يتدخل في شؤون المحكمة.

ومما جاء في الالتماس الذي قدمته حركة «يوجد حد»، بسبب الحقيقة المتجسدة في انه حتى اليوم لم تقل المحكمة العليا رأيها في قضية الالتماسات، وتتعامل حكومات اسرائيل خلال السنوات الاربع الاخيرة مع سياسة الاغتيالات كأمر لا يعارضه قضاة المحكمة العليا، ولذلك ففي نظر حكومات اسرائيل والجيش فإن الاغتيالات تعتبر شرعية وقانونية وعدم اصدار قرار واضح في هذا الموضوع، يشكل تملصا من قبل القضاة لكي لا يؤدوا واجبهم، ولا توجد امكانية للانتظار اكثر لان كل انتظار اضافي يؤدي الى موت ابرياء آخرين.

واوضحت حركة «يوجد حد»، ان وظيفة المحكمة العليا هي الحسم والبت في احداث وقضايا تمس فيها السلطات بحقوق الانسان ومواطني الدولة، وفي هذا لم تصدر المحكمة العليا قرارات في الالتماسات وبذلك تمس المحكمة بالنسيج الديمقراطي للدولة واكدت الحركة في التماسها: على المحكمة العليا واجب اعطاء القرار والحسم في الوقت وعدم التملص حتى لو كان الامر من اصعب ما يكون كما في هذا الالتماس.

واكدت الحركة في التماسها انه لا يمكن الموافقة على التأخير في البت في الالتماسات، خاصة ان المدنيين الابرياء يموتون دون ذنب اقترفوه، فعلى سبيل المثال لا الحصر، قتل خلال الاسبوعين الماضيين، من العام الجاري 12 مدنيا بينهم امرأة حامل في قطاع غزة، وفي الاشهر الاخيرة قتل في القطاع 242 مدنيا، بينهم 28 طفلا وخمس نساء، واكدت الحركة في التماسها امس: كم من الاولاد يجب ان يقتلوا بعد، حتى يتفضل القضاة ويصدروا في النهاية القرارات.

وطالبت الحركة في التماسها بتعيين جلسة خلال ايام قليلة للنظر في الالتماس او بدلا من ذلك، اصدار قرارات نهائية في الالتماسات المقدمة.

السفير السوري في واشنطن أجرى حوارات مع أعضاء في الكونغرس

■ دمشق ـ يو بي آي: كشف السفير السوري في واشنطن عماد مصطفى أنه تلقى طلبات متزايدة للحوار مع أعضاء الكونغرس خلال الفترة الأخيرة كما أنه أجرى عدة لقاءات مع اللجنة المكلفة بدرس وضع العراق.

وقال مصطفى في مقابلة مع صحيفة «الوطن» المستقلة إن «تحسنا طرأ على عمل السفارة في واشنطن في الفترة الأخيرة»، مؤكدا أنه «تلقى طلبات متزايدة من أعضاء الكونغرس للحوار معه حول قضايا المنطقة».

وكشف مصطفى أيضا عن «لقاءات عدة جرت في الفترة السابقة بين اللجنة المكلفة بدراسة وضع العراق وبين مسؤولين سوريين كان واحدا منهم وكذلك وزير الخارجية وليد المعلم على هامش اجتماعات الجمعية العمومية».

يذكر ان جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكية الأسبق يترأس هذه اللجنة.

وقال مصطفى إن «الحوار تركز على الدور السوري الممكن في العراق»، مضيفا «ثمة توجه للانخراط في حوار مع سورية». وطلب بالمقابل «عدم الاستخفاف بالعناد الايديولوجي الذي يمثله بعض المحافظين في الإدارة وبالضغوط على الإدارة».

وكرر مصطفى أنه «تلقى خلال الأشهر الثلاثة الماضية أكثر من دعوة لزيارة الكونغرس بمجلسيه وفتح النقاش حول موضوع الانخراط في حوار مع سورية».

من جهتها صحيفة «تشرين» الحكومية اتهمت في افتتاحيتها امس الإدارة الأمريكية «بتحريض إسرائيل على الاستعداد للحرب والعدوان».

وقالت إن الرئيس الأمريكي جورج بوش قال خلال زيارة ايهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي «على إسرائيل تدريب قواتها في ضوء الحرب على لبنان بينما تتكفل الإدارة تزويدها بالأسلحة والتكنولوجيا».

وأضافت «هل يمكن تفسير كلام أقوى وأعظم دولة في العالم إلا أنه تحريض على الاستعداد للحرب والعدوان».

واعتبرت أن «أولمرت تلقف هذه العبارة التحريضية ليعلن صراحة أن استئناف المفاوضات مع سورية مستحيل في الفترة الراهنة».

وقالت إن «إدارة بوش وحكومة أولمرت نسفتا بكل بساطة كل الطرق والجسور التي تؤدي الى السلام .. والمشكلة ليست في رفض الحوار مع سورية وإنما في رفض فكرة مؤتمر السلام من جذورها».